الشفافية الانتخابية في إفريقيا: هل تعززها بعثات المراقبة؟

بعثات الاتحاد الإفريقي نموذجاً

د. عمر الخير إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
بجامعة الجزيرة – السودان.

جعل الاتحاد الإفريقي، منذ نشأته في ٩ يوليو ٢٠٠٢م، مهمة تعزيز التداول السلمي للسلطة والحكم الراشد في إفريقيا من مهامه الأساسية، بل ومنحها الأولوية في تحقيق الاستقرار المستدام فيها.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة بعثات مراقبة الانتخابات في إفريقيا، وتحديداً تلكم التي يبعثها الاتحاد الإفريقي للدول الأعضاء للتأكد من التزامها بقيم الديمقراطية وآلياتها في الحكم، وضمان انتقال سلمي للسلطة فيها. وتمثل بعثات مراقبة الانتخابات في إفريقيا إحدى أهم الأدوات التي يستخدمها الاتحاد الإفريقي، وبعض التجمعات

والمنظمات الإقليمية الإفريقية والدولية، لضمان شفافية العمليات الانتخابية في إفريقيا، والتأكد من سلامة تنظيمها ونتائجها.

وعليه؛ تحاول الدراسة النظر في خلفيات، وتاريخ، وممارسة هذه البعثات، لكشف الفلسفة والدوافع التي أدت لظهورها، وأهدافها، ومنهجيات عملها، وآثارها ببعديها الإيجابي والسلبي على واقع ومستقبل الديمقراطية وتطورها في إفريقيا.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

تهدف الورقة إلى دراسة بعثات مراقبة الانتخابات في إفريقيا وتقييم مدى تحقيقها للشفافية كأحد مبادئ الديمقراطية. وتعتمد منهجاً تكاملياً يجمع بين التاريخي والقانوني والمقارن، لضمان دراسة شاملة وعميقة. تبدأ بمراجعة الدراسات السابقة لتحديد الفجوات البحثية وتصويب اتجاه الدراسة، ثم تؤسس إطاراً مفاهيمياً لمعالجة تساؤلاتها، وأخيراً تحلل ثلاث دراسات حالة لبعثات الاتحاد الإفريقي لمقارنة تأثيرها على الشفافية والديمقراطية بالقارة، للوصول لبعض الملاحظات والنتائج التي يمكن الاعتماد عليها في إصدار أحكام حول حقيقة أثر هذه البعثات في إفريقيا؛ هل هي فعلاً تساعد على تحقيق الشفافية أو أنها تعمل على ترسيخ الاستبداد؟

الأدبيات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة محاولة لمعرفة المداخل المنهجية المختلفة التي تناولت موضوع «بعثات مراقبة الانتخابات في إفريقيا»، والحيثيات التي طُرحت وتمت مناقشتها، ثم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

في الحقيقة؛ تكاد لا توجد دراسات متخصصة حول تقييم بعثات الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات، ولكن هناك الكثير من الدراسات حول عملية المراقبة، سواء بواسطة الفاعلين المحليين (منظمات المجتمع المدني المحلية)، أو الإقليميين (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي)، أو الدوليين (الأمم المتحدة)، وقد تم التركيز هنا في اختيار الدراسات الخاصة بإفريقيا، مع مراعاة الترتيب الزمني لنشر الدراسة وأهمية الترتيب الموضوعي لها:

١- **مقال بعنوان: (صعود مراقبة الانتخابات: ما الذي يجعل الانتخابات حرة ونزيهة؟)**[١]**، في مجلة الديمقراطية، كتبها جورقن إلكلت Jorgen Elklit و بالي سفنسون Palle Svensson**: ركز على استكشاف ظاهرة صعود مراقبة الانتخابات دولياً وما يجعلها «حرة ونزيهة»، متتبعاً تاريخها منذ الخمسينيات مع إشراف الأمم المتحدة على استفتاءات الاستقلال. ناقش المقال مصطلح «حرة ونزيهة»، وكيف تم استخدامه وأحياناً الإفراط في استخدامه في سياقات مختلفة. وأيضاً تناول تحديات المراقبين، مثل الضغوط من أطراف العملية الانتخابية (أصحاب المصلحة) وتعقيدات تقييم الانتخابات. وخلص إلى أن المراقبة عززت التدقيق والضغط على الدول لإجراء انتخابات نزيهة، لكنها واجهت انتقادات للتبسيط وعدم الفعالية أحياناً. أوصى المقال بجعل المراقبة أكثر دقةً وملاءمةً للسياقات السياسية والاجتماعية الفريدة لكل دولة.

٢- **مقال بعنوان: (رصد ومراقبة الانتخابات في إفريقيا)**[٢]**، كتبه د. م. أبوتودو Dr. M. Abutudu**: يبحث في دور مراقبة الانتخابات في إفريقيا، مبرزاً أهميتها في ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ركز على التتبع التاريخي لمراقبة الانتخابات في إفريقيا، مع الإشارة إلى أهميتها في الانتقال من أنظمة الحزب الواحد إلى الديمقراطيات متعددة الأحزاب. وناقش أهم التحديات، مثل انعدام الثقة، العنف، والتوتر بين المراقبة والسيادة الوطنية، ومشكلات تمويل البعثات، رغم ذلك يرى الكاتب أن المراقبة عززت شفافية الانتخابات ومصداقيتها. وخلص إلى أن المراقبة فعالة في زيادة ثقة الناخبين وشرعية النتائج، وأوصى بدمجها مع آلية

(١) Jorgen Elklit & Palle Svensson: «The Rise of Election Monitoring: What Makes Elections Free and Fair», Journal of Democracy, Vol.8, No.3, July 1997, at: https://pure.au.dk/ws/files/104117297/Elklit_Svensson_8_3_1997_32_46.pdf

(٢) Dr. M. Abutudu: «Monitoring and Observation of Elections in Africa», Electoral Commission of South Africa (IEC)l, at: https://www.elections.org.za /content/workarea/downloadasset.aspx?id=1944

مراجعة النظراء الإفريقية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

٣- مقال بعنوان: (المراقبون الدوليون للانتخابات في إفريقيا: حالة إثيوبيا)[١]، كتبه وندوسن تيشومي: تناول دور وتأثير مراقبي الانتخابات الدوليين في إفريقيا، مع التركيز على الانتخابات البرلمانية الإثيوبية عام ٢٠٠٥م كدراسة حالة، والتي كانت واحدة من أكثر الانتخابات التي خضعت للمراقبة في تاريخ البلاد. ناقش مزايا وعيوب إشراك المراقبين الدوليين للانتخابات، بما في ذلك دورهم في ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة والانتهاك المحتمل للسيادة الوطنية. واستعرض أهمية المراقبة الدولية في دعم الديمقراطيات الناشئة، مشيراً إلى دور بعثة الاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، ومراقبي الاتحاد الإفريقي. خلص المقال إلى أن المراقبة ساهمت في زيادة الشفافية والمصداقية، لكنها واجهت تحديات وقيوداً في الديمقراطيات الناشئة، وأوصى بتحسين تدريب المراقبين، وتعزيز الشمولية، وطول مدة المراقبة، وتحقيق التوازن بين المعايير الدولية والسياقات المحلية لتحسين فعالية مراقبة الانتخابات.

٤- ورقة بعنوان: (الاتحاد الإفريقي وتعزيز القيم الديمقراطية في إفريقيا: منظور انتخابي)[٢]، لشولا أوموتولا Omotola، نُشرت بواسطة معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية: تناولت الورقة دور الاتحاد الإفريقي في تعزيز الديمقراطية من خلال العمليات الانتخابية، متسائلةً عن مدى التزامه بذلك. ركزت على الانتخابات كمؤشر في الممارسة الديمقراطية والشرعية السياسية، مستعرضةً جهود الاتحاد لتعزيز القيم الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، مشيرةً للإعلانات التي أصدرها لتنظيم الانتخابات ومراقبتها، والتحديات التي تواجه الانتخابات في إفريقيا، مثل ضعف الحوكمة الانتخابية. وخلصت إلى أن مراقبة الاتحاد زادت الوعي بالإصلاحات، لكنها غالباً كانت أقل انتقاداً للقادة المصرّين على الاستمرار في سدة الحكم. وأوصت بضرورة مواءمة المعايير الدولية مع الواقع الإفريقي، وتحسين التغطية الميدانية، وتعزيز التعاون مع المراقبين المحليين. الخلاصة: لقد أثرت تدخلات الاتحاد الإفريقي بشكل إيجابي في المشهد الانتخابي في إفريقيا، ولكن لا يزال هناك الكثير لضمان انتخابات ديمقراطية حقيقية.

٥- مقال بعنوان: (مراقبة الانتخابات وأثرها السياسي في الجنوب الإفريقي)[٣]، كتبه زيباني ماونديني وآخرون: يستكشف المقال دور مراقبة الانتخابات في الجنوب الإفريقي وتأثيرها على العمليات السياسية والإصلاحات الانتخابية. ركز على تتبع السياق التاريخي لمراقبة الانتخابات في منطقة الجنوب الإفريقي، مؤكداً أهميتها في تعزيز الديمقراطية. وناقش الباحثون التحديات التي يواجهها مراقبو الانتخابات، كالتدخلات السياسية والمشكلات اللوجستية، وتعقيدات تقييم الانتخابات في بيئات سياسية متنوعة. ناقش أيضاً دور المؤسسات المختلفة كالاتحاد الإفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في دعم مراقبة الانتخابات وتعزيز القيم الديمقراطية. وخلص إلى أن المراقبة عززت شفافية ومصداقية الانتخابات في الجنوب الإفريقي، ومع ذلك تتفاوت فعالية بعثات المراقبة، ولا تزال هناك حالات عنف وتلاعب في الانتخابات. واقترح المقال مجموعة من التدابير لتحسين مراقبة الانتخابات، منها: تحسين قدرة المنظمات الإقليمية، وتعزيز التعاون بين المراقبين الدوليين والمحليين لضمان إجراء تقييم أكثر شمولية للانتخابات، والتركيز على المراقبة طويلة الأمد لمراقبة فترات ما قبل الانتخابات وما بعد الانتخابات بفعالية.

تشير الدراسات السابقة إلى وجود شبه إجماع على أن عمليات المراقبة للانتخابات (المحلية، والإقليمية، والدولية) أسهمت إلى حدٍّ كبير في زيادة شفافية ومصداقية هذه الانتخابات، ولكن دون التقليل من عيوبها والخروقات

(١) Wondwosen Teshome B.: (International Election Observers in Africa: The Case of Ethiopia), Alternatives, Turkish Journal of international Relations, Vol.7, Number 1, Spring 2008.

(٢) J Shola Omotola: «The African Union and the Promotion of Democratic Values in Africa: An Electoral Perspective» OCCASIONAL PAPER NO 185, Issued by the South African Institute for International Affairs (SAIIA), May 2014.

(٣) Zibani Maundeni & others: «Election observation and its political impact in Southern Africa», African Journal of Political Science and International Relations, Vol.11 (2), pp.21-28, February 2017.

التي صاحبت كثيراً منها. الأمر الذي يؤكد أن هناك تحديات قائمة، تتفاوت بسببها فعالية المراقبة باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية. أيضاً يلاحظ أن كل الدراسات المذكورة، والكثير غيرها مما اطلعنا عليها، لم تركز على دراسة بعثات مراقبة الانتخابات ومعرفة مدى ارتباطها- من حيث الممارسة الديمقراطية- بتعزيز الشفافية أو ترسيخ الاستبداد.

وعليه؛ تأتي هذه الدراسة للنظر بعمق أكثر في طبيعة، وأهداف، وتكوين، وفعالية بعثات مراقبة الاتحاد الإفريقي في تعزيز الممارسة الديمقراطية، من خلال دراسة مجموعة من الحالات.

فرضيات وتساؤلات الدراسة:

يعبّر عنوان البحث بصورة غير مباشرة عن الفرضيات الأساسية التي يسعى الباحث لاختبارها، ويمكن أن نضعها إمّا في صيغة إيجابية، وهي: «أن بعثات مراقبة الاتحاد الإفريقي أداة تساهم في تحقيق الشفافية في العملية الانتخابية»، وإما في صيغة سلبية، وهي: «أن بعثات مراقبة الاتحاد الإفريقي أداة تساهم في ترسيخ الاستبداد».

ولتوجيه مسار الدراسة؛ يمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة الأساسية التي يمكن أن تساعد في اختبار الفرضيات، والوصول لإجابة شافية وراجحة حول حقيقة دور بعثات مراقبة الاتحاد الإفريقي في إفريقيا، وهي:

- ما الأهداف الرئيسة لبعثات الانتخابات في إفريقيا؟
- ما التحديات التي تواجه هذه البعثات؟
- ما الآثار الإيجابية والسلبية لهذه البعثات على العملية الانتخابية في إفريقيا؟
- ما العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل هذه البعثات؟

المحور الأول: المفاهيم الأساسية للدراسة:

رأينا أهمية البدء بتوضيح معاني ودلالات مفاهيم مفتاحية مهمة في الدراسة، استناداً إلى قواميس اللغة، وبعض الأدبيات الشائعة في مجال الممارسة السياسية والديمقراطية، وهي:

١) مفهوم الانتخابات:

إن مفهوم «الانتخابات» في إطار نظرية الديمقراطية يشير إلى مجموعة من الدلالات ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية نفسها، فمثلاً يعرّفها أوبي سي Obi C بأنها: «وسيلة للاختيار الحرّ للقادة أو الممثلين وللديمقراطية»[١]. بينما يعرّفها آخر بأنها: «تنافس بين مجموعات، لاسيما الأحزاب السياسية»[٢]. ونجد أوجو إوو Ojo EO يعرّفها بشكل أكثر شمولاً بالقول بأنها: «آليات مؤسسية تطبّق الديمقراطية من خلال السماح للمواطنين بالاختيار من بين المرشحين أو القضايا»[٣].

إذاً يمكن القول بأن الانتخابات: عبارة عن إجراء دستوري لاختيار فرد أو مجموعة أفراد لشغل منصب معيّن، تضبطها وتحكمها مجموعة من المبادئ القانونية التي تهدف إلى تنظيم عملية الانتخاب. بناءً على ذلك؛ تُعتبر الانتخابات آلية مهمة لتحقيق الديمقراطية، وأمن وتنمية الدول، وربما كانت تضحية الدول بموارد هائلة من أجل تنظيمها يشرح ويبرر مدى الأهمية التي تحظى بها في عالم اليوم.

وفي إطار هذه الورقة يشير مصطلح الانتخابات إلى: العملية الدستورية التي تقوم بها الأنظمة السياسية الديمقراطية لتحقيق التداول السلمي للسلطة وفقاً لإرادة المواطنين[٤].

٢) مفهوم مراقبة الانتخابات:

يشير مصطلح «مراقبة الانتخابات» بشكل أساسي إلى عملية الإشراف على إجراء الانتخابات لضمان شفافيتها وعدالتها ونزاهتها.

وأصبحت عملية مراقبة الانتخابات تُعدّ جزءاً حيوياً

---

(١) Obi C, «International election observer missions and the promotion of democracy: Some lessons from Nigeria's 2007 elections», Politikon: South African Journal of Political Studies, 35, 1, 2008, p.73.

(٢) Alabi MAO, «Electoral reforms and democratic consolidation in Nigeria: The Electoral Act 2006», Central European University (CEU) Political Science Journal, 4, 2, 2009, p.281.

(٣) Ojo EO, «Nigeria's 2007 general elections and succession crisis: Implications for the nascent democracy», Journal of African Elections, 6, 2, 2007, p.7.

(٤) الدراسة المنشورة للباحث في مجلة قراءات إفريقية بعنوان: هيئات إدارة الانتخابات والنظام الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء (٢٠١٠-٢٠٢٤)، العدد (٦٢)، أكتوبر ٢٠٢٤م، ص٣٩.

من تعزيز الحكم الرشـيد وحقوق الإنسان في أي بلد، فهي تعمل على ضمان أن تكون إرادة الشعب هي التي تحدد نتائج الانتخابات. ولذلك تقـوم مراقبة الانتخابات بدورٍ مهم في تعزيز الشفافية والمسـاءلة، فضلاً عن تقوية ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية. وتتـم هذه العملية عادةً من قِبَل جهات يُفترض فيها مبدأ الحيـاد كالمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمـات غير الحكومية الوطنية والأجنبية المسـتقلة، وتشـارك هذه الجهات في مراقبة جميـع جوانب العملية الانتخابيـة لضمان أنها تجـري وفقاً للقوانيـن والمعايير المتعارف عليها.

وفقـاً لمعهـد الديمقراطية والمسـاعدة الانتخابية IDEA؛ فـإن مراقبـة الانتخابات هـي: «الجمع الهادف للمعلومات المتعلقة بالعمليـة الانتخابية، وإصدار أحكام مسـتنيرة بشـأن تنفيذ مثل هـذه العملية على أسـاس المعلومات التي يتم جمعها من قِبَل الأشـخاص الذين غير مخول لهم التدخل بطبيعة العملية، والذين ينبغي أن تكون مشـاركتهم في أنشطة الوسـاطة أو المساعدة التقنية لا تعرّض مسؤوليات المراقبة الرئيسية للخطر»[(١)]. ويلاحظ الإشـارة الواضحة فـي التعريف إلـى منظومة الصكوك التشـريعية والتنظيمية الخاصة بكل عملية انتخابية على حـدة. إلا أن مكتـب المؤسسـات الديمقراطية وحقوق الإنسـان الأوروبي يؤكد أن عملية نشر المراقبين وحدها ليست ضماناً لشرعية أي انتخابات؛ حيث «لا ينبغي اعتبار وجود المراقبين الدوليين وحده بمثابة إضفاء الشـرعية أو المصداقية على العملية الانتخابية نفسها. ولكن بشكلٍ عام؛ بإمكان معظـم العمليات الانتخابية الاسـتفادة من وجود تقييم مسـتقل وغير متحيز ومُعَدّ على يد المراقبين الدوليين»[(٢)].

(١) International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 1997, Code of Conduct for Ethical and Professional Observation of Elections, Stockholm, viewed 16 September 2014, (http://idea.int). (p.10.

(٢) دليل مراقبة الانتخابات، من منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ODIHR، التابع لمنظمة الأمـن والتـعاون الأوروبـي OSCE ، وارسـو/ بولندا، ٢٠١٢م.

٣) مفهوم الشفافية:

تعتبر السـرّية نقيضاً لمصطلح «الشـفافية»، أي أنه يشـير إلى معانـي العلنية والوضوح في التعبير والسـلوك معاً. فالشـفافية تفترض توفر فـرص الاطلاع العلني على المعلومـات، والإجـراءات والقرارات للجميـع. ففي إطار النظرية الديمقراطية؛ تُعدّ الشـفافية عنصراً مهماً لتعزيز الثقـة بين الحكومـة والمواطنين، إذ كلمـا كانت الحكومة شـفافة ازدادت ثقة المواطنين فيها، فالشـفافية من قِبَل الحكومة تمثل ضمانة مهمة للمواطنين لإمكانية إخضاعهم لـكل الإجراءات والقرارات الديمقراطيـة للمراقبة، والنقد والمراجعة، مما يعزز مشاركتهم ويزيد من ثقتهم في نظامهم الديمقراطي.

أمـا في إطار الدراسـة؛ فإن العلاقة بين الشـفافية والانتخابـات تُعتبر علاقـة قوية وحيوية لضمـان نزاهة وشـرعية العمليـة الانتخابيـة، إذ في الانتخابات تشـير الشـفافية إلى ضـرورة أن تكون العمليـة الانتخابية، بكل مراحلها ومسـتوياتها، مفتوحةً وخاضعـةً للتحقق من قِبَل المواطنيـن، والمراقبين المحليين والدوليين، وكل وسـائل الإعلام[(٣)].

المحور الثاني: الأبعاد التاريخية والسياقية لبعثات مراقبة الانتخابات في إفريقيا:

تطورت عملية مراقبة الانتخابات تدريجياً، وعبر سنوات عدة، لتصبح جزءاً أساسـياً من العمليات الديمقراطية في العديد من الدول. تاريخيـاً؛ يلاحظ أن مراقبة الانتخابات بدأت بشـكلٍ غير رسـمي من قِبَل المواطنين والمراقبين المحليـين، ولكن بمـرور الوقت، ونتيجـة تعقيدات الحياة السياسـية، أصبحت هنـاك حاجة ملحّـة لمراقبة دولية لضمان نزاهة الانتخابات، ولاسيما في الدول التي تعاني من نزاعات أو انتقالات سياسية.

تشير الأدبيات السياسية إلى أن بدايات فكرة وممارسة

(٣) محمد محمود عبدالله يوسف: الشفافية المعلوماتية وعمليات التنمية المستدامة مع التعرض للتجربة المصرية، ورقة بحثية على الإنترنت:
https://scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/lshffy_lmlwmty_wmlyt_ltnmy_lmstdm_m_ltrd_lltjrb_lmsry.doc

مراقبة الانتخابات تعود للعام ١٨٥٧م في مولديفيا (المحمية الأوروبية آنذاك)، حيث أُعيدت فيها الانتخابات العامة، التي نظمت التوجه الليبرالي والقومي الذي تم قمعه بعد ثورة ١٨٤٨م[١].

ويمكن ملاحظة ممارسة مراقبة الانتخابات بواسطة مجموعة دول الكومنولث منذ عام ١٩٦٧م، حيث أرسلت بعثة لمراقبة الاستفتاء حول الوضع السيادي لجبل طارق Gibraltar، وهل يستمر تحت السيادة البريطانية أو يعود لإسبانيا[٢].

ثم لاحقاً؛ مارست الأمم المتحدة عمليات المراقبة للانتخابات والاستفتاءات في عدد من الدول، منها انتخابات برلمان كوريا الجنوبية ١٩٤٨م، واستفتاء دولة ناميبيا ١٩٨٩م، التي شارك فيها الاتحاد الإفريقي لأول مرّة بدعوة منها، وكانت بعثة الاتحاد الإفريقي للمراقبة تقوم بدورها بمرجعيات ومعايير الأمم المتحدة وليست بإطار مرجعي خاص بها، ومن ثَمّ كانت البعثة الإفريقية تشارك من منطلق سياسي ودبلوماسي أكثر منه لدوافع فنية.

وكان المشهد الإفريقي آنذاك يشير إلى واقع غير ديمقراطي يجثم على كاهل القارة السمراء، إذ ظلت القارة ترزح تحت أشكال مختلفة من الحكم الشمولي والدكتاتوري لفترة طويلة من الزمن، إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٠م، حيث فقدت فيها شعوبها حرياتها في اختيار حكامها، بجانب حرمانها من أبسط حقوقها في التمتع بخدمات أساسية، تقوم على مبدأ العدالة، وتحفظ لها حياة كريمة.

ثم تلا تلك الفترة تحوّل كبير نحو البدء في الاعتراف بالشعوب وحرياتها وحقوقها، فتعالت الدعوات المطالبة بالديمقراطية باعتبارها النموذج الأكثر نجاحاً في حكم المجتمعات[٣]. وبدخول توجهات الدمقرطة في إفريقيا، مع موجة التسعينيات، أخذ الاتحاد الإفريقي يعبّر بوضوح عن رفضه للانقلابات العسكرية، والبدء في تبنّي مسار مؤسسي في محاربتها، وتعزيز الديمقراطية والحكم المدني داخل دوله الأعضاء، فكان إعلان لومي Lome في يوليو ٢٠٠٠م من قِبَل الاتحاد الإفريقي تأكيداً قوياً لرفضه للانقلابات العسكرية والاستبداد في إفريقيا، ومثّل رسالةً واضحةً لأعضائه في الداخل الإفريقي ولحلفائه بالخارج (الأوروبيين والأمريكان) بعزمه على بناء الديمقراطية الإفريقية وآلياتها.

وتلا ذلك مباشرةً إعلانٌ آخر، أي في العام ٢٠٠٢م، حيث أجاز الاتحاد الإفريقي إعلان ديربان، الذي تضمن المبادئ التي تحكم الانتخابات والديمقراطية في إفريقيا، وفي ذلك الإعلان تم النص على مبدأ مراقبة الانتخابات وحصول الموافقة من الدول الأعضاء عليها، حيث اعتبر هدفها هو التأكد من التزام العمليات الانتخابية بالتوجهات والمبادئ الديمقراطية المتوافق عليها. وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ؛ أجاز الاتحاد الإفريقي ميثاق الديمقراطية، الانتخابات والحكم، ثم في ٢٠٠٨م تم تكوين وحدة المساعدة الديمقراطية والانتخابية DEAU.

استناداً إلى ما ذُكر أعلاه؛ نجح الاتحاد الإفريقي في التوافق على إيجاد معايير وقواعد، وآليات وأجهزة متعددة ولكنها متكاملة، تعمل على تحقيق المبادئ والقيم الديمقراطية على مستوى إفريقيا، ومبدأ مراقبة الانتخابات في القلب منها. الأمر الذي يجعلنا نفترض أن مبدأ تبنّي إرسال بعثات مراقبة الانتخابات إلى دوله الأعضاء تمثل خطوة حيوية ومتقدمة في مسار تعزيز الديمقراطية والاستقرار، إذ أتاحت الفرصة للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل: المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي SADC، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومركز كارتر، وغيرها، أن تقوم بإرسال بعثات لمراقبة الانتخابات لضمان إجرائها بشكلٍ حرّ ونزيه. واضعين في الاعتبار أن هذه البعثات- غالباً ما- تقوم بتقييم العملية الانتخابية خلال مراحلها المختلفة ومن جميع جوانبها، بدءاً من تسجيل

(١) Look Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/1857_Wallachian_parliamentary_election

(٢) Commonwealth Handbook on Election Observation, published by Commonwealth Secretariat, 2019, p.8.

(٣) Mireille Affa'a-Mindzie & Paul Romita: «Elections in Africa: Challenges and Opportunities», Meeting Note of a Roundtable discussion Organized by International Peace Institute (IPI) on 9 July 2011, New York–USA, p.3.

الناخبين وحتى إعلان النتائج.

وعليه؛ فمن المتوقع أن تسهم بعثات مراقبة الانتخابات في زيادة مساءلة الأنظمة والقادة السياسيين، الذين ترتبط شرعيتهم إلى حدٍّ كبير بالوسائل التي يصلون من خلالها إلى السلطة.

على الرغم من ذلك؛ تواجه هذه البعثات تحديات كثيرة تؤثر في دورها، وأحياناً اتهامات تطعن في نتائجها، وما بين هذا وذاك يثار الجدل حول: ما أهمية هذه البعثات؟ وما مدى الفعالية التي تُسهم بها في تعزيز شفافية ونزاهة العملية الانتخابية؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة نحتاج إلى إعادة قراءة للفلسفة أو الدافع وراء هذه البعثات، وأهدافها، وتحدياتها، والآثار الإيجابية والسلبية لها، وهذا ما سوف تتناوله العناوين الأساسية القادمة[١].

المحور الثالث: بعثات مراقبة الانتخابات في إفريقيا: الدوافع والأهداف والتحديات:

إن هناك اتفاقاً وإجماعاً بين الفاعلين الوطنيين والإقليميين والدوليين على أن الانتخابات تُعدّ في المقام الأول شأناً وطنياً، بالتالي يجب أن تكون مملوكة وطنياً. ولعل هذا الاتفاق والتأكيد يشير من طرفٍ خفي لمسألة السيادة وضرورة حمايتها من الانتهاك. عليه؛ فإن قضية مثل مراقبة الانتخابات بواسطة جهات إقليمية ودولية تثير أسئلة حساسة، تتطلب الإجابة عنها منطقاً بذات الحساسية التي تنظر بها الأطراف الوطنية[٢]، إذ يلاحظ أن الأمم المتحدة نادراً ما تشارك في مراقبة الانتخابات أو الإشراف عليها دون تفويض من الجمعية العامة أو مجلس الأمن نتيجة وضعها القانوني والأخلاقي الدولي، لأن مجرد إرسالها لبعثة يتطلب منها رفع تقرير للأمين العام عن كل مرحلة من مراحل العملية على حدة، والذي يجب أن يصدر بياناً علنياً حول سير الانتخابات، وفي حالة عدم رضا الأمم المتحدة عن الإجراءات الانتخابية أو تنفيذها تكون توصياتها ملزمة لإدارة الانتخابات.

بالنظر إلى الدوافع الأساسية وراء إرسال بعثات مراقبة الانتخابات؛ نجدها تدور حول معاني ومضامين عامة، مثل: تعزيز الديمقراطية، منع النزاع، تحقيق الاستقرار، تجنب العنف، ضمان الانتقال السلمي للسلطة، وغيرها من الدوافع.

ولكن القناعة المتجذرة لدى الكثيرين- المنظمات- أن المراقبة الحيادية للانتخابات هي إحدى أهم الأدوات التي تم تطويرها خلال العقدين الماضيين لتعزيز شفافية الانتخابات ونزاهتها، حيث تتألّف المراقبة الانتخابية من جمع منهجي للمعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية عن طريق المراقبة المباشرة على أساس المنهجيات المتّبعة، وغالباً ما يتمّ تحليل البيانات الكمية والنوعية على حدٍّ سواء، وتُفضي المراقبة عادةً إلى بيانٍ عام تقييمي حول سير العملية الانتخابية، لذا أصبحت مراقبة الانتخابات مقبولة عالمياً باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر إدارة الانتخابات والتطور الديمقراطي.

وقد تم تطوير إعلان مبادئ عالمي لمراقبة حيادية للانتخابات، حيث يحدد مجموعة من المعايير التي يجب على المنظمات اتباعها لضمان مراقبة حيادية وفعالة[٣]، بل نجد كثيراً منها (المنظمات الدولية والإقليمية) أيضاً عملت على إصدار مرجعياتها المعيارية للمراقبة، وبعضها قام بتصميم أدلة لمراقبة العملية الانتخابية[٤]. ولذلك؛ شهدت السنوات العشرون الماضية زيادةً ملحوظة في عدد بعثات مراقبة الانتخابات إقليمياً ودولياً من ناحية، وتطوراً كبيراً في أدواتها وتقنياتها الفنية في ممارسة المراقبة من الناحية الأخرى.

نحاول في الفقرات القادمة إلقاء مزيدٍ من الضوء على أهداف وتحديات وعوامل نجاح أو فشل هذه البعثات بشكلٍ عام، مع التركيز أكثر على تلك المرتبطة ببعثات الاتحاد الإفريقي بصورةٍ خاصة.

---

(١) Dr. Daniel Chigudu: «Foreign Election Observers in Africa: Towards an Obligations-Based Approach», Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol.6, No.1 S1, January 2015, p.272. (https://www.richtmann.org/journal/index.php/mjss/article/view/5538/5341)

(٢) Mireille Affa'a-Mindzie & Paul Romita, p.3.

(٣) Look: https://gndem.org/ar/declaration-of-global-principles/

(٤) Look: https://www.osce.org/ar/odihr/elections/91106

١) الدوافع والأهداف الرئيسة لبعثات مراقبة الانتخابات:

إذا نظرنا إلى مجموعة الأهداف التي يتم ذكرها بواسطة جهات المراقبة المختلفة للانتخابات؛ يمكن أن نجد فيها- برغم وحدة الدافع وراءها- تعدداً واضحاً، يعود غالباً لاختلاف السياقات التي تعمل فيها كل جهة، إذ إن عملية المراقبة انطلاقاً من دوافعها الأساسية: تسعى إلى ضمان حرية ونزاهة العملية الانتخابية، من خلال التأكد من مطابقة تنفيذها وفقاً للإطار التشريعي والقانوني المتفق عليه وطنياً.

وقد اعتبرت عملية المراقبة للانتخابات مؤهلة من خلال الآراء والمعلومات التي تقوم بجمعها- بواسطة فريق بطبيعته غير مسموح له بالتدخل- بتقييم عام للعملية، والحكم عليها بأنها مطابقة أو غير مطابقة للقواعد والقوانين التي صُمّمت لها، وبالتالي يمنحها ذلك إضفاء الشرعية عليها أو سحبها منها.

علماً بأن هنالك مبادئ تحكم وتضمن أن تخضع عملية المراقبة لجملة من المطلوبات التي تؤهلها للحكم على مدى نزاهة العملية الانتخابية، وهي: التغطية الكاملة والحياد والشفافية والمهنية[١]، إذ إن بعثات المراقبة للانتخابات تهدف لتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية، وتساعد في رصد أي انتهاكات أو تجاوزات قد تحدث، وتقديم توصيات لتحسين العمليات الانتخابية في المستقبل. الفكرة الأساسية هي دعم الديمقراطية وضمان أن صوت كل فرد يُحتسب بشكل صحيح، مثلاً؛ يمكن رصد مجموعة أهداف عامة تشير إليها الأدبيات في هذا المجال، لمقارنتها ببعض الأهداف التي تذكرها بعض جهات المراقبة الإقليمية والدولية، وهي على سبيل المثال:

١- **ضمان الشفافية:** هو التحقق من أن جميع الإجراءات الانتخابية تتم بشكل مفتوح ومعلن للجميع.

٢- **منع التزوير:** هو الكشف عن أي محاولات للتلاعب بالنتائج أو التأثير على سير العملية الانتخابية بطرق غير قانونية.

٣- **حماية حقوق الناخبين:** هي ضمان أن يصوّت جميع الناخبين بحرية ودون خوف من الترهيب أو القمع.

٤- **تعزيز الثقة:** هو تعزيز ثقة الجمهور في نتائج الانتخابات من خلال ضمان نزاهتها.

وقد يلاحظ أن هناك من يميّز بين مصطلح المراقبة Observation ومصطلح الرصد Monitoring، ويربط الأمر بمبدأ التفويض الممنوح. فالمراقبة تحظى بتفويض أقل، وهي فقط عملية جمع للمعلومات وصياغة قرار (رشيد)، دون التدخل في العملية الانتخابية، وهذه فكرة جوهرية في ممارسة المراقبة. أما الرصد فهو يحظى بتفويض أكبر، فهو بجانب المراقبة يحق له التدخل في العملية إذا حدث فيها خرق أو تجاهل للقوانين المنظمة للعملية الانتخابية[٢].

وربما تُسهم هذه الفروقات في توضيح أهداف المراقبة والمتوقع من نتائجها، فمثلاً: نجد أن مجموعة دول الكومنولث تشير إلى أن: «هدف المراقبة الدولية هو دعم تقوية المؤسسات والممارسات الديمقراطية للبلد المعني»، بالتالي يتوقعون أن تؤدي المراقبة بروح التعاون والدعم مع الشركاء المحليين إلى تعزيز العمليات الانتخابية على المدى الطويل. بينما يؤكد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأوروبي أن «هدفه من مراقبة الانتخابات هو المساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عامةً، والحقوق المدنية والسياسية بشكلٍ أكثر تحديداً». وبصورة أخرى؛ نجد المكتب ينص على أن هدفه من المراقبة للانتخابات هو: «تقييم مدى توافق العملية الانتخابية مع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعايير الدولية الأخرى الخاصة، وما إذا كانت التشريعات الوطنية تعكس هذه الالتزامات وكيفية تطبيقها»، ويذكر بأن المراقبة يمكن أن تسهم في تحديد المجالات التي يمكن تحسينها، وصياغة توصيات ملموسة وعملية، من شأنها أن تدعم الجهود التي تبذلها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإجراء انتخابات ديمقراطية، بما يتماشى مع التزامات المنظمة[٣].

---

(١) Guy Cyrille Tapoko: «Election Observation and the Question of State Sovereignty in Africa», Journal of African Election, Vol.16 No.1.

(٢) Look: https://aceproject.org/electoral-advice-ar/electoral-observation/observation-monitoring-or-supervision?set_language=ar&form=MG0AV3

(٣) Election Observation Handbook», Sixth edi-»

أما بعثات الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات؛ فنجدها تُحكم وتُنظم بـ«الميثاق الإفريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكم»، حيث أفرد الميثاق المواد من (١٩ إلى ٢٢) لأُسس وشروط إرسال بعثات المراقبة للانتخابات:

المادة (١٩): أشارت إلى إلزامية إبلاغ الدول للاتحاد بالانتخابات ودعوته إلى إرسال بعثة مراقبة لها، مع التعاون الكامل معها وضمان أمنها وحرية تنقلها ووصولها للمعلومات.

المادة (٢٠): تشير إلى أن الاتحاد يرسل بعثة استطلاعية قبل الانتخابات للتأكد من توفر الظروف المواتية لإقامة انتخابات شفافة، حرة وعادلة، وفقاً لمبادئ وميثاق الاتحاد الإفريقي.

المادة (٢١): تؤكد ضمان استقلالية بعثة المراقبة، وتوفر الموارد اللازمة لها، ووجود خبراء مؤهلين في قيادتها، والتزام الموضوعية والحياد والشفافية في إدارتها، ثم تقديم تقاريرها إلى رئاسة الاتحاد، وصورة إلى الدولة المضيفة.

المادة (٢٢): تلزم الدولة بتوفير بيئة مناسبة للآليات الوطنية المستقلة والمحايدة لرصد ومراقبة الانتخابات.

بناءً على هذه النصوص الواردة في الميثاق الإفريقي وغيرها، مثل المواد (٤)، (٦)، (١٧)، يمكن أن نقرأ من بين سطورها أهداف الاتحاد الإفريقي عند قيامه بإرسال بعثات لمراقبة الانتخابات بإحدى دوله الأعضاء، وهي تركز على[1]:

١- **تقديم تقارير دقيقة ومحايدة:** حيث يهدف الاتحاد الإفريقي إلى تقديم تقييم دقيق ومحايد للعملية الانتخابية، وضمان استيفائها للمعايير الإفريقية والدولية للانتخابات الديمقراطية.

٢- **تقديم توصيات للتحسين:** إذ بناءً على ملاحظات بعثاته، يقدّم الاتحاد الإفريقي توصيات لتحسين الانتخابات المستقبلية.

٣- **دعم الحكم الديمقراطي:** فمن خلال مراقبة الانتخابات يُظهر الاتحاد الإفريقي التزامه بدعم العمليات الديمقراطية للدول الأعضاء، والمساهمة في توطيد الحكم الديمقراطي في القارة.

٤- **تعزيز السلام والاستقرار:** يُنظر إلى الانتخابات النزيهة على أنها حجر الزاوية للسلام والاستقرار، وتساعد مشاركة الاتحاد الإفريقي على ضمان مساهمة الانتخابات بشكلٍ إيجابي في تحقيق هذه الأهداف.

عموماً؛ تُعتبر الأهداف أعلاه جزءاً من التفويض الأوسع للاتحاد الإفريقي لتعميق الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء القارة. وإذا عملنا على مقارنتها بالأهداف التي وردت لدى مجموعة الكومنولث ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأوروبي؛ فسنجد أنها جميعاً تتفق في تحقيق أهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل. على المدى القصير: تحرص على التأكد من أن العملية الانتخابية تتم وفقاً للإطار التشريعي والقانوني الوطني، مع ضمان الالتزام بالمعايير الإقليمية والدولية، حيث تتضمن الأهداف قصيرة الأجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصةً الحقوق المدنية والسياسية، والاعتراف العلني بتوفر مبادئ الشفافية، والنزاهة والعدالة في تنظيم وتنفيذ العملية الانتخابية. أما في بُعدها طويل الأجل: فجميعها تركز على تعزيز وترسيخ مؤسسات الحكم المدني الديمقراطي، والأهم أنها يجب أن تساعد لاحقاً في تحقيق وتعزيز السلام والاستقرار في الدول الأعضاء والإقليم عامةً.

إذاً بعقد هذه المقارنة؛ يتضح أنه ليس هناك فروقاتٌ يمكن الاحتجاج بها على انحراف أو ضعف توجهات الاتحاد الإفريقي في التنظير والتأسيس لفعل المراقبة.

وهذه النتيجة في حدّ ذاتها تساعد على نقلنا للأمر الآخر، وهو حقيقة الممارسة التي تقوم بها بعثات الاتحاد الإفريقي في قيامها بدورها ميدانياً، ونتوقع أن تساعدنا دراسات الحالة الثلاث، التي سنتناولها لبعثات مراقبة الاتحاد الإفريقي لدول (جنوب إفريقيا، ملاوي، وموريتانيا)، في اكتشاف مدى التزامها بالأهداف والمعايير المتوافق عليها إقليمياً ودولياً في مراقبة العملية الانتخابية.

٢) التحديات التي تواجه بعثات مراقبة الانتخابات:

شهدت الانتخابات في إفريقيا تنافسات حادة- شرعية وغيرها- بين السياسيين، مدفوعةً بالولاءات القبلية والجهوية وأحياناً العسكرية، مما أدى إلى انتشار ممارسات انتخابية خاطئة، بعضها بحسن نية، والكثير منها بسوء نية،

tion, Published by the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), 2010, p.13-14.

(١) الميثاق الإفريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكم، ص (١٢-١٣).

وتجاوز بعضها حالات التلاعب والغش إلى استخدام التهديد والعنف، دفع ذلك الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية إلى تبنّـي أداة مراقبة الانتخابات، وقد سـاهمت هذه المراقبة في بيـان التفاصيل وزيـادة الوعي بالانتهـاكات عندما لا تكون كذلك، وضمان نزاهة العملية الانتخابية، كما أنّ كميّة ونوعية المراقبين هما عاملان أساسـيان في تحديد مدى فعالية عمليات المراقبة[١].

ويمكن الاشـارة إلى تحديات تواجه باسـتمرار بعثات المراقبة للانتخابات في الدول الإفريقية، يمكن تقسـيمها لتحديـات داخلية تواجـه بعثات المراقبـة والجهات التي تنشـئها وتؤثر في نظرة الآخرين ومواقفهم منها، وتحديات خارجيـة تواجه عمل البعثات وتؤثر فـي أدائها ومصدرها الدول المستضيفة.

من أمثلة التحديـات الداخلية: ضعف التدريب والتأهيل للمراقبيـن، التركيز على يوم الاقتراع وعد الأصوات، الافتقار إلى معايير التقييم الموضوعية والمنطقية للانتخابات، التأخير في إصدار التقارير، والبعض يقول بتجاهل البعثات للانتخابات في المستويات المحلية والتركيز فقط على القومية[٢].

أمـا التحديات الخارجية؛ فنجـد أن أول تحدٍّ واجهته بعثات المراقبة للانتخابات تمثـل في نظرة بعض الأنظمة السياسية إليها باعتبارها تقويضاً للسيادة الوطنية، وأدركوا لاحقاً أنها مجرد نشـاط مدني يعزز من مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية، مما يسـهم في اسـتقرار الدولة وليس خصماً لسيادتها، بل زاد حرص الدول والأنظمة لاحقاً على دعوة المراقبين الدوليين لإبداء حسن النية للمتنافسين في الداخـل، وإظهار التزامهم بالمعاييـر الوطنية والدولية في الممارسة الانتخابية الديمقراطية للخارج.

مـن التحديات الملاحظة لبعثـات المراقبة في الدول المسـتضيفة؛ أن الأخيرة غالباً ما تضع محاذير من خلال فرض قيود علـى حركة البعثات الدوليـة، أحياناً بدواعي الالتزام بالإجراءات الإدارية المطلوبة لكل بعثة، وفي أحايين أخـرى بالمطالبة بمراعـاة القوانين السـائدة في البلاد، وأخـرى بمراعاة الدواعي والتدابيـر الأمنية التي تفرضها الدولة لضمان سـير الانتخابات في بعض المناطق والمدن لأسباب مختلفة. تشير معظم الأدبيات في هذا الجانب إلى: أن التحديات التي يواجهها المراقبون الدوليون للانتخابات الإفريقية؛ هي انعكاسـات لطبيعة خصوصيات المجتمعات والسياسـة فـي إفريقيا والثقافـة السياسـية للمراقبين وتوجهاتهم[٣].

ويلاحـظ أن بعض هذه التحديات التي تواجهها بعثات المراقبـة أحياناً تكون غير مقصـودة، خاصةً عندما تكون قدرة التغلب عليها تتجاوز الدولة المسـتضيفة، بينما هناك تحديات يتم إنشـاؤها عمداً من بعض الجهات الفاعلة في الانتخابات (الحكومة القائمة أو الحزب الحاكم)، التي ربما ترى أن مراقبي الانتخابات يخدمون أجندات خارجية مثلاً، أو بدوافع تهدف لإضعـاف تأثير بعثات المراقبة، أو إخفاء بعض الممارسـات الخاطئة عنها. وبالنظر لانتشار الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية؛ فإنّ التنسيق والتماسك بيـن جميع هذه الجهـات الفاعلة سيسـاعد على مواجهة التحديات ببُعديها الداخلي والخارجي، وبالتالي يجنّب بعثات المراقبة ازدواجية الجهود وضمان تطبيق معايير متسقة[٤].

المحور الرابع: تقييم بعثات الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات في إفريقيا: حالات دراسة:

في هذا الجزء التطبيقي من الدراسـة؛ نسعى للبحث في الأثر الذي تتركه بعثات الاتحاد الإفريقي، من خلال ثلاثة نماذج لبعثات مراقبة بعث بهـا الاتحاد الإفريقي إلى كلٍّ من: جنوب إفريقيـا (٢٠١٩م)، موريتانيا (٢٠١٩م)، وملاوي (٢٠١٩م). تم اختيار هذه الدول اسـتناداً لعدة أسـباب، وهي: (١) اختلاف السياقات السياسـية والاجتماعية، (٢) نوع النظام السياسي الحاكم، (٣) التفاوت في مستوى الحكم الديمقراطي.

---

(١) Mireille Affa'a-Mindzie & Paul Romita, p.3.

(٢) Denis Kadima: «Roles and Performances of Regional Election Observation Delegations in the SADC Region», Journal of African Elections, Volume 1, No.2, September 2002, p.84-85.

(٣) Look, Olawale Lawal PhD: (The Challenges of Election Observation in Africa), Published: 14 May 2023: https://rsisinternational.org/journals/ijriss/articles/the-challenges-of-election-obser-/vation-in-africa

(٤) Mireille Affa'a-Mindzie & Paul Romita, p.3.

بناءً على هذه الأسس؛ نجد أن دولة جنوب إفريقيا؛ دولة ديمقراطية ذات نظام انتخابي متعدد الأحزاب، وتعتبر المجموعات الاجتماعية فيها مكونات رئيسية في الحياة السياسية. ويقوم نظامها السياسي على ديمقراطية بنظام رئاسي مدته أربع سنوات. أما على مستوى الحكم الديمقراطي؛ فنجدها تحصل على تقييمات عالية في مؤشرات الحكم الديمقراطي، مع وجود نظام قانوني قوي ومؤسسات ديمقراطية فعالة[1].

في المقابل؛ تُعتبر دولة ملاوي ديمقراطية، مع نظام انتخابي متعدد الأحزاب، وتمثل العناصر السياسية المختلفة والمجموعات الاجتماعية فيها مكونات رئيسية في حياتها السياسية. وتعتمد النظام الديمقراطي الرئاسي في نظامها السياسي، حيث يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات. أما في مؤشرات الحكم الديمقراطي؛ فتحصل ملاوي على تقييمات متوسطة، مع وجود نظام قانوني ومؤسسات ديمقراطية تحتاج إلى تحسين.

في حالة دولة موريتانيا؛ فهي مثل الدولتين السابقتين تُعتبر دولة ذات نظام سياسي تعددي، ولكن تاريخياً مرّت بفترات الاستعمار الفرنسي واستعارت تراثها السياسي، ثم هيمنة الشخص الواحد في الحكم، ثم الهيمنة العسكرية واستمرارها رغم اعتمادها التعددية الديمقراطية منذ العام ١٩٩١م. أما من حيث مؤشرات الحكم الديمقراطي؛ فتحصل موريتانيا مقارنةً بجنوب إفريقيا وملاوي على تقييمات منخفضة، مع وجود نظام قانوني ضعيف ومؤسسات ديمقراطية غير فعالة[2].

وفيما يلي جداول توضح دراسة حالات لبعثات مراقبة الاتحاد الإفريقي للدول الثلاث:

جداول: بعثات الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات بكل من (جنوب إفريقيا، ملاوي، وموريتانيا) للعام ٢٠١٩م:

(١) جنوب إفريقيا (الدولة المستضيفة لبعثة المراقبة):

نوع الانتخابات وتاريخها	مدى ومهمة البعثة وعدد المراقبين	المنهجية المتبعة	أهم النتائج والتوصيات	أهم الآثار الناتجة عن توصيات البعثة
ثلاثية: رئاسية وبرلمانية ومحلية– ٢٠١٩م.	– قصيرة الأجل. – ومهمتها التقييم الموضوعي والمحايد لإجراءات التحضير والتنفيذ للعملية الانتخابية وفقاً للمعايير الوطنية، والإقليمية والدولية، وتقديم توصيات لتحسينها في الانتخابات القادمة. – ٦٠ مراقباً (التقرير النهائي للبعثة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٩م، جنوب إفريقيا، ص٧).	عقد مجموعة من الاجتماعات التشاورية مع أصحاب المصلحة، مراجعة الإطار القانوني للعملية الانتخابية، المراقبة المباشرة لبعض الأنشطة السابقة ليوم الاقتراع، عقد لقاءات تنويرية لفريق البعثة حول منهجية الاتحاد الإفريقي للمراقبة والسياق السياسي والقانوني للدولة المضيفة، توزيع فرق للمراقبة «شخصين لكل فريق» لعمليات الاقتراع والعد على ٧ أقاليم في كل أنحاء البلاد (التقرير النهائي للبعثة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٩م، جنوب إفريقيا، ص٧).	**النتائج:** – الإطار القانوني لا يسمح بالترشح والمنافسة الفردية رغم نص الدستور بجواز ذلك. – التزام كل مراكز الاقتراع التي زارتها فرق بعثة المراقبة بكافة إجراءات الاقتراع. – الإعلام كان فعالاً، حرا ومتنوعا. – الحملات الانتخابية خالية من العنف. – عمليات العد كانت دقيقة وشفافة. **التوصيات:** – أهمية تنفيذ قانون تمويل الأحزاب. – تقديم تشريع يمنح الفرد الحق في الترشح والتنافس الانتخابي. – تطوير إستراتيجيات أفضل لتعزيز مشاركة الشباب في العملية الانتخابية	قرار المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا بضمان تكافؤ الفرص، على النحو المنصوص عليه في شرعة الحقوق في الدستور، بحيث يجب أن يكون المرشحون المستقلون قادرين على الترشح في جميع العمليات الانتخابية في البلاد.

(١) حالة الديمقراطية في إفريقيا، المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات: https://afropolicy.com/

(٢) الأمين ولد سيدي باب وصديقي محمد لمين: الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر، المجلد٣، العدد٢، ديسمبر ٢٠١٩م، ص (٨–٩). وهند عبد الحميد، انتخابات بنكهة عسكرية.. ماذا يحدث في موريتانيا، ١٩ مارس ٢٠١٩م: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2019/3/19

(٢) ملاوي (الدولة المستضيفة لبعثة المراقبة):

نوع الانتخابات وتاريخها	مدى ومهمة البعثة، وعدد المراقبين	المنهجية المتبعة	أهم النتائج والتوصيات	أهم الآثار الناتجة عن توصيات البعثة
ثلاثية: رئاسية وبرلمانية ومحلية– ٢٠١٩م.	– تم إرسال بعثة تقييم أولية قبل الانتخابات للتأكد من توفر المناخ الملائم لقيامها. – تم إرسال بعثة طويلة وقصيرة الأجل. – مهمتها المراقبة الموضوعية والمحايدة لتنفيذ العملية الانتخابية لضمان احترامها للمعايير الوطنية، الإقليمية والدولية. – ٢٢ مراقباً (التقرير النهائي للبعثة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٩م، ملاوي).	قامت البعثة بعقد اجتماعات تشاورية مع أصحاب المصلحة (هيئة الانتخابات، الأحزاب السياسية، الإعلام، المجتمع المدني). زارت البعثة ١٥٧ مركز اقتراع على مستوى الدولة لمراقبة عمليات وإجراءات الافتتاح، التصويت، الإغلاق والعد للأصوات[١].	أهم النتائج: – رغم رضا بعض الأحزاب السياسية عن رئيس هيئة الانتخابات لعلاقته السابقة بالحزب الحاكم إلا أن الأغلبية عبرت عن رضاها وثقتها في الهيئة. – إجازة قوانين «الأحزاب السياسية» و«الإعلام» قبل الانتخابات مثل تطورا ملحوظا رغم عدم اعتمادهم من قبل البرلمان لضمان سريان التعديلات على قانون الانتخابات، ولكن أصحاب المصلحة أكدوا أن القوانين السارية كافية لقيام انتخابات حرة ونزيهة إن تم الالتزام بها دون انحياز. – شكوى أصحاب المصلحة من ضعف الإعلام حول نظام التسجيل والتصويت الجديد واحتمالية تأثيره على تصويت الناخبين. – شكوى الأحزاب السياسية من انحياز المؤسسات الإعلامية واحتكارها بواسطة الحزب الحاكم. – ضعف تمثيل المرأة، الشباب وذوي الإعاقة في كل مستويات الترشح. أهم التوصيات: – ضمان توفر موارد كافية للعملية الانتخابية. – مراجعة الإطار التشريعي للانتخابات ليتلاءم مع القوانين السارية. – ضمان تعيين مديري المؤسسات الإعلامية الوطنية بواسطة البرلمان لضمان استقلاليتهم. – دعم حملات زيادة تمثيل المرأة في قوائم الترشيح. ضمان التعاون الوثيق بين هيئة الانتخابات والمجتمع المدني لتعزيز جهود التوثيق المدني الانتخابي	أدى تفسير المحكمة الدستورية في ملاوي لتعريف «الأغلبية» في الدستور إلى إصدار توجيهات بتعديل النظام الانتخابي في البلاد إلى نظام الأغلبية المطلقة، الذي يتطلب حصول المرشح على ٥٠٪ زائد صوت واحد لكي يُعلن فوزه في الانتخابات.

(٣) موريتانيا (الدولة المستضيفة لبعثة المراقبة):

نوع الانتخابات وتاريخها	مدى ومهمة البعثة، وعدد المراقبين	المنهجية المتبعة	أهم النتائج والتوصيات	أهم الآثار الناتجة عن توصيات البعثة
رئاسية فقط– ٢٠١٩م.	– قصيرة الأجل. – ومهمتها المراقبة الموضوعية والمحايدة لتنفيذ العملية الانتخابية لضمان احترامها والتزامها بالمعايير الوطنية، والإقليمية والدولية. – ٣٥ مراقباً. (بيان البعثة بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٩م، نواكشوط).	قامت البعثة بعقد اجتماعات تشاورية مع أصحاب المصلحة (هيئة الانتخابات، الأحزاب السياسية، الإعلام، المجتمع المدني)، وغطت البعثة في مراقبتها للعملية الانتخابية ٢١٦ مركز اقتراع في كافة الدولة[٢].	أهم نتائجها: – توفر المواد الانتخابية وعدم وجود خروقات في العملية الانتخابية يمكن أن تؤثر على نتائجها. – التوزيع العادل للمساحات الدعائية المجانية في وسائل الإعلام الحكومية. – المشاركة الواسعة للمجتمع المدني. أهم توصياتها: – تمديد الفترة التي يجري فيها الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي من أجل ضبط وتحيين اللائحة الانتخابية. – دعوة الحكومة إلى إجراء حوار جامع مع مختلف التشكيلات السياسية في البلد بمشاركة المجتمع المدني[٣].	صادقت الحكومة الموريتانية على مشروع تعديلات لقوانين خاصة بالانتخاب، بناءً على نتائج لقاء وحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية، شملت تخصيص مقاعد للشباب ولذوي الاحتياجات الخاصة، زيادة عدد نواب البرلمان، واشتراط البراءة من الضرائب للمترشحين[٤].

قراءة تحليلية لبعثات المراقبة الانتخابية:

على الرغم من أن كل البعثات المختارة قد تم إرسالها في العام ٢٠١٩م، لكن يجب التأكيد أولاً على اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية للدول المستضيفة؛ من سياق يتمتع بديمقراطية مستقرة نسبياً في جنوب إفريقيا، إلى آخر معقد جداً في ملاوي، ثم موريتانيا التي تمثل فيها البيئة السياسية والأمنية تحدياً فريداً، بالتالي فإن طبيعة التحديات التي تواجه كل سياق انتخابي بالضرورة يختلف عن الآخر.

ونحاول أن نجري التحليل أولاً باتباع معلومات الجدول حسب كل عمود على حدة، ثم نختم بتقديم تقييم يتضمن أهم المشتركات والفروقات بين البعثات من ناحية، ثم إجراء مقارنة بين نتائج التحليل والتقييم وبعض بعثات مراقبة الانتخابات الإقليمية والدولية من الناحية الأخرى، للمساعدة أكثر في فهم وقراءة أهم اتجاهات التقييم العام لبعثات الاتحاد الإفريقي، باعتبار أن معايرتها مع البعثات الدولية الأخرى يوفر إطاراً موضوعياً وعادلاً للحكم عليها. ولما كانت البعثات محل الدراسة تمثل في جوهرها عينات تمثيلية، وربما نموذجية لكل بعثات مراقبة الانتخابات التي يرسلها الاتحاد الإفريقي للدول الأعضاء، يصبح نتيجة تقييمها والحكم عليها قابلاً للتعميم على كل بعثاته للمراقبة.

١) نوع الانتخابات:

تمثل نوعية الانتخابات التي تنظمها كل دولة فارقاً من حيث حجمها وتعقيدها، كلما كانت الانتخابات معقدة في مستويات مختلفة وكان حجم الدولة كبيراً وعدد سكانها أكثر تطلبت عدداً أكبر من المراقبين، فمثلاً نجد أن انتخابات كلٍّ من جنوب إفريقيا وملاوي شملت كل المستويات (رئاسية، برلمانية، ومحلية)، بينما موريتانيا كانت (رئاسية) فقط.

٢) الهدف والمهمة، وعدد المراقبين للبعثات:

يلاحظ أنه لا يوجد خلاف حول الهدف والمهمة، بل كانت الصيغة المستخدمة في التعبير عنهما تقريباً موحدة، ما عدا في حالة بعثة مراقبة ملاوي، حيث تمت إضافة عبارة: (ما قبل، أثناء وما بعد الانتخابات)، وذلك نتيجة أن البعثة فيها تكونت من فريقين: فريق مراقبة طويلة الأجل، وفريق مراقبة قصيرة الأجل. أما أعداد المراقبين فقد تفاوتت نتيجةً لنوع الانتخابات وحجم السكان؛ فكان عددهم ٦٠ مراقباً في جنوب إفريقيا، ٢٢ في ملاوي، و٣٥ في موريتانيا.

٣) المنهجية المتبعة للبعثات:

يلاحظ أن بعثات الاتحاد الإفريقي كلها ظلت تلتزم وتتبع منهجية موحدة في قيامها بوظيفة المراقبة، إذ تنطلق جميعها من مرجعية ومعايير موحدة في المراقبة، وتلتزم منهجية واحدة تحترم القوانين الوطنية، وتقارن التنفيذ بالأسس والمعايير الإقليمية والدولية للمراقبة. تشمل المنهجية تنظيم اجتماعات تشاورية مع أطراف وشركاء العملية الانتخابية (هيئات الانتخابات، الأحزاب السياسية، الإعلام، منظمات المجتمع المدني...)، وتوزيع مراقبيها على مختلف مراكز الاقتراع بكل أو أغلب أقاليم ومناطق الدولة المعنية لمراقبة عمليات وإجراءات الافتتاح، الإغلاق، التصويت والعد للأصوات. وفي حالة وجود بعثة مراقبة طويلة الأجل تكون عمليات المراقبة سابقة للانتخابات، ولاحقة لما بعد قيامها.

٤) أهم نتائج البعثات:

يلاحظ أن نتائج البعثات يغلب عليها التركيز على ما تم التوصل إليه بواسطة فرق المراقبة، سواء من خلال مراقبتها المباشرة أو تواصلها مع بقية بعثات المراقبة المحلية والدولية الأخرى، أو شركاء العملية الانتخابية من هيئات الانتخابات، الأحزاب السياسية، والإعلام مثلاً. عليه؛ تُظهر نتائج البعثات تركيزاً على مدى الالتزام بالقوانين والقواعد المنظمة للعملية الانتخابية، أو الخروقات التي تتم من أحد الشركاء، أو ملاحظة نسب مشاركة الناخبين عموماً أو بعض الفئات كالمرأة والشباب، وكلها ملاحظات تعززها المشاهدة والإحصاءات غالباً.

٥) أهم توصيات البعثات:

التوصيات التي توردها البعثات؛ نجدها تمثل مقترحات موضوعية وعملية لمعالجة بعض أوجه القصور في تنفيذ العملية الانتخابية، أو مشاركة تجارب وخبرات لدول أخرى أكثر تقدماً في هذا المجال تشريعياً وتنفيذياً، أو أفكاراً جديدة يمكن أن تُحدث نقلة في تحسين وتطوير العملية الانتخابية مقارنةً بما يسود فيها الآن. لذا نجد التوصيات تتفاوت من المطالبة بمراجعة

ومواءمة قوانين الانتخابات مع النصوص الدستورية للدولة، أو توفر موارد كافية للعملية الانتخابية، أو الدعوة لحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية، أو المطالبة بدعم بزيادة تمثيل فئات معيّنة كالشباب والمرأة في قوائم الترشيح.. وهكذا.

٦) أهم الآثار الناتجة عن توصيات البعثات:

في هذا الجانب نجد كثيراً من الدول المستضيفة تستفيد من التوصيات حسب سياقها ووضعها الخاص، فبعضها يعمل على الاستجابة سريعاً لبعض التوصيات ويتأخر في البعض الآخر، وآخرون ينفذونها كلها أو يتجاهلونها كلها، ولكن غالباً ما تمثل هذه التوصيات فرصاً لتطوير العملية الانتخابية في هذه البلدان، وتساعد على تنظيم انتخابات أكثر حريةً ونزاهة بمرور الوقت.

ومن أمثلة الاستجابة لبعض التوصيات: قرار المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا بضمان تكافؤ الفرص، حسب المنصوص عليه في شرعة الحقوق في الدستور، بأن يكون المرشحون المستقلون قادرين على الترشح في جميع العمليات الانتخابية. أو تفسير المحكمة الدستورية في ملاوي لتعريف «الأغلبية» في الدستور، والذي أدى إلى إصدار توجيهات بتعديل النظام الانتخابي إلى نظام الأغلبية المطلقة، الذي يتطلب حصول المرشح على ٥٠٪ زائد صوت واحد لكي يُعلَن فوزه في الانتخابات. أو مصادقة الحكومة الموريتانية على مشروع تعديلات لقوانين خاصة بالانتخاب، بناءً على نتائج لقاء وحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية، والذي كان إحدى توصيات بعثة الانتخابات، حيث شملت تخصيص مقاعد للشباب ولذوي الاحتياجات الخاصة، وزيادة عدد نواب البرلمان، واشتراط البراءة من الضرائب للمترشحين.

كل هذه الاستجابات؛ تؤكد القيمة المضافة للتوصيات عندما تجد القبول والتنفيذ من قِبَل الدول.

المحور الخامس: مقارنة بين بعثات الاتحاد الإفريقي والبعثات الإقليمية والدولية الأخرى:

نسعى في هذا المحور إلى النظر في تقارير بعض البعثات الدولية الأخرى التي شاركت في نفس الانتخابات أو أحدها، لمعرفة إن كانت هناك مشتركات أو فروقات جوهرية بينهما يمكن أن تعزز الدور الإيجابي أو تشكك فيه لبعثات الاتحاد الإفريقي.

ونأخذ في ذلك بعثات مراقبة كلٍّ من المجموعة الإنمائية للجنوب إفريقي SADC، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، لدولة ملاوي في انتخابات ٢٠١٩م:

١) بعثة مراقبة المجموعة الإنمائية للجنوب إفريقي SADC مقارنة ببعثة الاتحاد الإفريقي لدولة ملاوي في انتخابات ٢٠١٩م:

نجد أن بعثة مراقبة المجموعة الإنمائية للجنوب إفريقي SADC تعتمد مرجعية خاصة بها، تتضمن المبادئ والموجهات التي تحكم الانتخابات الديمقراطية، بجانب ميثاق الديمقراطية والانتخابات الخاص بالاتحاد الإفريقي، ومواثيق الأمم المتحدة ذات الصلة بالانتخابات. أما المنهجية المتبعة للبعثة فنجدها اتخذت نفس منهجية بعثة الاتحاد الإفريقي، إرسال فريق تقييم قبلي، ثم بعثة ذات فريق لمراقبة طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل[١].

أما أهم النتائج التي توصلت لها البعثة؛ فهي ملاحظة أن الانتخابات بشكلٍ عام تمت بهدوء وسلام إلا من بعض مظاهر محدودة للعنف، والتأخر في افتتاح كثير من مراكز الاقتراع، اعتماد المراقبين الدوليين تحسُّنَ بدرجة كبيرة، انفتاح هيئة الانتخابات وحسن تعاملها وتعاونها مع شركاء العملية الانتخابية، وهكذا.

أما أهم التوصيات فنذكر منها: مطالبة هيئة الانتخابات بضرورة توفير المواد الانتخابية قبل موعد الافتتاح بوقتٍ كافٍ، وإلزام موظفيها بالالتزام بمواعيد الافتتاح، مطالبة الهيئة بعدم السماح لرجال الشرطة بحمل السلاح داخل مراكز الاقتراع وضرورة تدريبهم على ذلك، إذ ربما يتسبب وجودهم بهذه الصورة في بث

(١) What do the SADC Electoral Observation Missions do, and Who is Involved in their Operations?», December 16, 2019: https://www.sadc.int/latest-news/what-do-sadc-electoral-observation-missions-do-and-who-involved-their-operations

الخوف في الناخبين. وقد أشادت البعثة ببعض الدروس المستفادة من التجربة الملاوية، ومن أهمها: نجاح الحكومة الملاوية في تمويل انتخاباتها بكل مستوياتها ذاتياً[١].

بشكل عام؛ يُلاحظ أن هناك- ربما- اختلافاً محدوداً ونسبياً بين نتائج وتوصيات البعثتين، والذي ربما يعود إلى المعلومات التي تم جمعها وملاحظات ومشاهدات كل فريق، أو ربما انعكاس لقدرات وخبرات المجموعات التي أعدت التقارير، ولكن المؤكد أن وحدة المنهجية المتبعة غالباً تقود لنتيجة واحدة.

٢) بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة انتخابات ٢٠١٩م نفسها بدولة ملاوي مقارنة ببعثة الاتحاد الإفريقي:

خلافاً للبعثتين الإفريقيتين؛ تؤكد بعثة الاتحاد الأوروبي أنها أداة لدعم الانتخابات الديمقراطية لدى شركائهم من الدول، وذلك من خلال تقييم شامل، مستقل ومحايد للعملية الانتخابية، دون التدخل فيها أو الحكم عليها أو حتى محاولة التحقق من نتائجها، ولكن البعثة تهتم وتنظر إلى مدى احترام الحقوق الأساسية، والعدالة المتعلقة بتنظيم الحملات الانتخابية. أما المرجعية التي تعتمدها البعثة فهي إعلان المبادئ للمراقبة الدولية للانتخابات، بينما تقوم منهجيتها على المراقبة طويلة الأجل والشاملة، ويستصحب فيها الإصلاحات التي تمّت بناءً على توصيات المراقبة السابقة، بالتالي السياق السياسي، والإطار التشريعي وإدارة الانتخابات، بجانب يوم الاقتراع وما بعد إعلان النتائج.

أهم نتائج مراقبة بعثة الاتحاد الأوروبي تمثلت في: توفر الحريات والحقوق الأساسية المطلوبة لتنظيم انتخابات ديمقراطية بشكلٍ واسع، بينما يعاني الإطار التشريعي الانتخابي من مجموعة من العيوب وعدم الاتساق، بجانب أن هناك إصلاحات محدودة جداً تم القيام بها من جملة التوصيات التي قدمتها البعثة في الانتخابات السابقة.

وأشارت البعثة إلى أن القواعد المتعلقة بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية رغم تعديلها فإنها لا تضمن الشفافية والمساءلة. واعترفت بالتغيرات التي أجرتها هيئة الانتخابات بناءً على توصيات البعثة السابقة، بما في ذلك الطريقة الجديدة في تسجيل الناخبين، والتقويم الانتخابي، وإيجاد مراكز للعد لكل دائرة انتخابية.

أما أهم توصياتها؛ فقد تمثلت في ضرورة إلزام الأحزاب السياسية بضمان تمثيل المرأة في المواقع القيادية الحزبية وفي الترشيح لزيادة نسبة مشاركة المرأة الملاوية في الحياة السياسية. وضرورة تعديل التشريعات التي تنظّم تسوية النزاعات الانتخابية، لتحديد مراحل متماسكة وواضحة ومتميزة فيما يتعلق بالهيئات المختصة واختصاص كلٍ منها، والمواعيد النهائية[٢].

ويلاحظ اتفاق الأهداف، رغم اختلاف المرجعية والمنهجية، في المراقبة بين بعثة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي. تتفق البعثتان في هدف دعم الدول الأعضاء في حالة الاتحاد الإفريقي، والشريكة في حالة الاتحاد الأوروبي، على تعزيز الانتخابات الديمقراطية وتقوية مؤسسات الحكم المدني الديمقراطي على المدى الطويل.

وتختلفان نسبياً في المرجعية والمنهجية، حيث يتبنى الاتحاد الإفريقي بجانب ميثاقه للانتخابات والديمقراطية المعايير الدولية للانتخابات، أما الاتحاد الأوروبي فيتبنى إعلان المبادئ للمراقبة

(١) Look: Preliminary Statement of the Electoral Electoral Commissions Forum of SADC Countries (ECF-SADC) on the Tripartite Elections of the Republic of Malawi 21 May 2019, Commission Forum of SADC Countries; https://www.ecfsadc.org/wp-content/uploads/2020/10/Malawi-Tripartite-Elections-2019-Preliminary-Statement.pdf

(٢) Look: Final Report of European Union Election Observation Mission to Malawi 2019: https://www.eeas.europa.eu/eeas/election-observation-mission-malawi-2019-final-report_und_en

الدوليـــة للانتخابات كمرجعية أساســـية له. بالتالي الحـــد الأدنى لبعثـــة الاتحاد الإفريقي هـــو ميثاقه للانتخابات والديمقراطيـــة، بينما لدى بعثة الاتحاد الأوروبي هو إعلان المبادئ للمراقبة الدولية.

في جانـــب المنهجيـــة؛ رغم أن بعثـــة الاتحاد الإفريقي لانتخابات مـــلاوي كان لها فريق للمراقبة طويلة الأجل إلى جانب قصيرة الأجل؛ فإن بعثات كلٍّ من جنوب إفريقيا وموريتانيا كانتا قصيرة الأجل، في حين أن الاتحاد الأوروبي تكون بعثاته للمراقبة دائماً طويلة الأجل وشاملة في الوقت ذاته.

ويُظهـــر الفرق في المنهجية بيـــن البعثتين فرقاً بائناً في النتائـــج والتوصيات، إذ يلاحظ الشـــمول والتماســـك والدقة في نتائج وتوصيات بعثة الاتحاد الأوروبي، بينما تُظهر نتائـــج وتوصيات بعثة الاتحاد الإفريقي غالباً شـــمولاً فضفاضاً وغير متماسك من حيث الملاحظات والدقة فـــي الوصف والصياغة-، والتـــي في اعتقـــادي ترجع للاســـتقلالية والمهنية في حالـــة الأول، وإلـــى وجود قدرٍ من الحساســـية السياســـية- بين الاتحاد وحكوماتٍ الدول الإفريقية الأعضاء- التي تؤثر على اســـتقلالية الثاني، وبالتالي مهنيته التي تنعكس في بياناته وتقاريره.

الخاتمة:

إذا اعتمدنا على نتائج دراســـات الحالة لبعثات الاتحـــاد الإفريقي، من حيـــث دوافعهـــا وأهدافها المنصوص عليها في مواثيقه وأدبياته، فهي قد نجحت في تحقيقها إلى حدٍّ كبير؛ من حيث مســـاعدة الدول الأعضاء في تحســـين ودعم الانتخابات الديمقراطية بشـــكلٍ تدريجي ومســـتمر، وفي تحقيق هدف تعزيز وترســـيخ الحكم المدني الديمقراطي الذي يســـاهم في تحقيق الأمن والاســـتقرار في إفريقيا عامةً على المدى الطويل.

وبناء على المعلومات التـــي تم جمعها وتحليلها، ودراسات الحالة التي تمت، والمقارنة التي أُجريت مع بعثات مراقبة انتخابات المجموعة الإنمائية للجنوب إفريقـــي والاتحاد الأوروبي، يمكن أن نؤكد أن النتائج والتوصيات أدناه تمثل أهم ما توصلت إليه الدراسة:

أولاً: النتائج:

١- أن فلسفة وأهداف بعثات مراقبة الانتخابات تهدف لتعزيز الشفافية، وتقليل الممارسات الانتخابية السلبية، وليس منح صكوك النزاهة.

٢- أن توصياتها تُســـهم في التحسين والتجويد التدريجي للانتخابات في المستقبل.

٣- أنها تواجه تحديات تتعلق بالسياق السياسي والاجتماعـــي والأمني للدولة المســـتضيفة، إضافةً لصعوبات تتعلـــق بتكوينها وتمويلهـــا ومنهجيتها في المراقبة.

٤- أن تقاريرها ونتائجهـــا تُعدّ أهم مخرجاتها، ومن ثَمّ يجب أن تتسم بالاستقلالية والحياد والمهنية، نظراً لأثرها السياسي والأمني.

٥- على المدى الطويل؛ تســـهم هذه البعثات في تعزيز شفافية الانتخابات، وترسيخ مؤسسات الحكم المدني الديمقراطي.

ثانياً: التوصيات:

١- ضـــرورة التـــزام بعثات مراقبـــة الانتخابات بالفلســـفة والأهداف المتوافق عليهـــا، لضمان ثقة الدول وشركاء العملية الانتخابية بها.

٢- يجـــب العمل على توفير المـــوارد والتدريب اللازم، وتطوير منهجيات المراقبة للبعثات الإفريقية للانتخابـــات، لتحقيـــق فلســـفة وأهـــداف تكوينها، وإرسالها، وضمان فعاليتها.

٣- يجب على الدول الإفريقية السائرة في طريق الديمقراطيـــة الحرص على دعوة بعثـــات المراقبة الدوليـــة للانتخابات، والاســـتفادة القصوى منها في تحسين ودعم انتخاباتها الديمقراطية.

٤- يجـــب أن تحظـــى توصيات بعثـــات مراقبة الانتخابات بالاهتمـــام والحرص المطلوبين لتنفيذها مـــن قِبَل الدول، لتحســـين وتعزيز شـــفافية العملية الانتخابية ■